

المبادرة السعودية.. الأصداء و.. التوقعات

ابو مصطفى

2002/3/6

نشرت صحيفة نيويورك تايمز خبراً عن مقابلة أجرتها في 17/ شباط حول مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز (اتدعو الى انسحاب كامل لاسرائيل من كل الأراضي المحتلة طبقاً لقرارات الأمم المتحدة بما فيها القدس في مقابل قيام علاقات طبيعية معها...)

واضاف ولي العهد السعودي في مقابلته للصحيفة الأمريكية (انه كان سيعرض اقتراحه المبني على قرارات الامم المتحدة على القمة العربية المرتقبة في نهاية آذار في بيروت لكنه غير رأيه عندما رفع رئيس الوزراء الاسرائيلي ارييل شارون اعمال العنف والقمع الى مستوى لاسابق له.)

وعلى صعيد البلدان العربية فقد رحبت بلدان (المجلس التعاون الخليجي) التي تضم: السعودية والكويت والامارات وقطر والبحرين وعمان عن دعمها لهذه المبادرة، كما اعلن الاردن ومصر والسلطة الفلسطينية عن دعمها للمبادرة السعودية.

كما عبرت الدول الخليجية عن تأييدها للمبادرة في القمة التي عقدت في غرناطة إسبانيا بينها وبين الاتحاد الاوروبي ومن المتوقع ان تعلن بقية الدول العربية (اليمن، المغرب، تونس، موريتانيا، الجزائر ، جيبوتي) عن تايدها طبقاً لما هو معروف عن مواقفها ازاء هذه القضية.

تبقى دولتان عربيتان هم ليبيا والعراق اضافة الى الصومال الذي تزعمه الحرب الاهلية والانقسامات القبلية وموقفها المؤجل والمفهوم ازاء هذه المسألة

وقد ايدت الولايات المتحدة بعد تردد (مقصود) بد (اشادتها بالمبادرة السعودية) عن طريق المكالمات الهاتفية التي اجراها الرئيس بوش ووزير الخارجية كولن باول مع ولي العهد السعودي.

من جانبه (وزير خارجية اسرائيل شمعون بيرز اشد بجمرة بالمبادرة السعودية) على الصعيد نفسه رحب خافيير سولانا مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الاوروبي بالمبادرة، وأجرى لقاءً سريعاً بولي العهد السعودي في جدة غداة نشر انباء المقابلة التي اجرتها صحيفة نيويورك تايمز.

من خلال السطور السابقة يمكن الاستنتاج ان المبادرة السعودية قد لاقت استحساناً وتأييداً من الاطراف المعنية (السلطة الفلسطينية واسرائيل ومن اغلبية الدول العربية، عدا الموقف المتحفظ الذي ترشح عن قمة الرئيسين السوري واللبناني

السريعة التي عقدت أوائل آذار في بيروت والتصريحات المؤيدة للمبادرة التي صدرت لاحقاً، والموقف المتعنت المتوقع من ليبيا والعراق اذ سارع الرئيس القذافي الى اعلان تهديده بالانسحاب من الجامعة العربية والتي سبق له وان هدد بمقاطعة مؤتمر القمة المنوي عقده في بيروت أواخر شهر آذار لأسباب لا ترقى بأهميتها الى مستوى المخاطر والتحديات التي تواجهها البلدان العربية والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

فيما يتعلق بالموقف العراقي المعروف بمزايده ومواقفه المشنجة من الحلول السلمية لقضية النزاع في الشرق الاوسط ومحارمة ابتزاز الأطراف التي لجأت مضطرة الى سلوك نهج الحلول الانفرادية وكنتيجة لموقفه المتصلب (شكلياً) فقد تميز بالصمت والحيرة لبعض الوقت، ان الاجماع العربي والدولي والذي من المتوقع تحققه بعد عقد المؤتمر القمة العربية في بيروت يومي(27 و28، آذار) ، واتضح تفاصيل المبادرة السعودية التي لم تنتشر تفاصيلها بشكل كامل ورسمي عند اليوم، وافساح المجال لدول العالم والأمم المتحدة والتجمعات الاقليمية لتدارس القضية بصورة متأنية بعيداً عن ردود الأفعال العاطفية المشنجة وتبلور مواقف الاطراف ذات العلاقة بشكل واضح باعتبارها ذات الشأن والمصلحة الاساسية في حل هذه العقدة التي تسببت بنشوب ثلاث حروب طيلة أكثر من نصف قرن واندلاع اعمال العنف والتدمير لعشرات السنين وشمول المدنيين الأبرياء بشظايا لهيبها المتفجر .

هذه لوحة غير نهائية خارطة الأصداء التي قوبلت بها المبادرة السعودية باعتبارها لاتزال في دور التشكل والتدعم من قبل الأطراف التي لم تتفصح عن مواقفها من المبادرة بشكل جلي خد اللحظة كاطراف مجلس الامن الاخرى وتعني بها روسيا والصين التي يمكن التكهّن بمواقفها من خلال تأييدها الاجماع العربي، واليابان ودول العالم الثالث التي لن تشذ عن مساندة تهذبة الصراعات الدولية وانتهاج الحلول السلمية المنسجمة مع قرارات الامم المتحدة.

النظام والزواجة الضيقة

ويبقى موقف العراق المشنج وأمزقه الحرج لكونه في كامل سياسته ومواقفه يعول كوردستان المحررة.

ما يعنينا في هذا الشأن هو محاولة النظام المثبثة لاجراج ذوي الشأن الفلسطينيين باقتراحات ومشاريع وهمية مبالغاً في (تياسرهما) وثوريتها الفارغة لانهم اصحاب المصلحة في الحل الواقعي القائم على تنفيذ قرارات الامم المتحدة (194، 338، 242) وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس والسماح بعودة اللاجئين وازالة المستوطنات الشبيء الذي تجمع عليه الشعوب العربية وقواها السليمة وازادة المجتمع الدولي والرأي العام التقدمي المنصف في العالم.

الثاني والمرونة وطول النفس ضرورية
ولا تتوقع ان تتدخل يدٌ سحرية وبلمسة واحدة لتعود الأمور الى نصابها الصحيح وأوضاعها النموذجية المستقرة، لاسيما بعد الجروح الدامية التي نجت عن الأجواء الحربية بين العرب واسرائيل وما رافق الانتفاضة الحالية من اعمال عنف وعنف مضاد طالت بنتائجها الكارثية المدنيين الذين لا مصلحة لهم باستمرار نزيه الدم من الجانبين، اذ يتطلب الامر القبول بالحلول حتى وان كانت غير متكاملة حالياً وتأجيل بعض المطالب التي يتعذر التسليم بشرعيتها رهنأ واعطاء العملية هامشاً من التآني والمراجعة لكسب الوقت وتوفير اجواء الثقة التي صدعتها الأجواء المتفجرة والسني يتحمل شارون وزر القسم الاكبر منها.

وما دامت المبادرة تحمل عنوان (المبادرة السعودية) فالتوقع ان تتوفر لها اجواء النجاح لما تمثله السعودية من ثقل عربي وإسلامي ولكون اليمين العربي السني تستقطبه السعودية تقليدياً طالما رهن على الحلول التعجيزية واحبسط المحاولات التي نادت وتنادي بها القوي الديمقراطية واليسارية بحل القضية الفلسطينية ضمن منطق الأخرين الناس وحق تقرير المصير للأمام والشعوب والجنوح الى السلم في حل المنازعات مما يوفر الأمن والسلام والرخاء لجميع شعوب العالم.

المطلوب من القوي المخلصة في شعوب البلدان العربية والاسلامية توحيد جهودها لدعم الموقف الفلسطيني القائم على الشرعية الدولية وأتاحة المجال للمنظمة لان تنعم بالاستقرار والأمن بعد أكثر من نصف قرن من الصراعات الدامية.



إشكاليات التسلط بالخدمة والخدمة من اجل السلطة

لنعشر على وجه الحقيقة الضائعة في الوجود المتعددة لشريعة التعاقد وسيادتها وسيادة القانون لكي يكون هناك توازن بين ما لكل طرف من طرفي التعاقد وما عليه؟ قد لانغالي لوقلنا أننا فقدنا الحس بمشروعية ذلك التوازن منذ بواكير إضرافات النخبة الحاكمة وترسيخ مفهوم الأوهية في ارتباطه البنيوي بالحكم منذ أن نصب (حمورابي) نفسه حاكماً ومن ثم لها قبل أكثر من أربعة آلاف سنة في بلاد النهرين.علينا قبل كل شئ تفكيك بنيه هذا المفهوم تروياً وثقافياً وخلق تيار فلسفي مضاد لنتمكن من العودة إلى وضوح وبساطة شريعة التعاقد لتكريس اعتراف طرفي التعاقد ببعضها من خلال التوازن بين الحقوق والواجبات من حيث توزيعها عليها تحت سيادة القانون أو العرف السائد أو.. حتى التقليد العمى لما هو سائد في هذا المجال لدى الأمم المتقدمة التي استطاعت اضعاء الشرعية على حكم النخبة الحاكمة كلما استطاعت هذه النخبة تقديم الخدمة والموازاة بين حقوقها وواجباتها وحقوق وواجبات الطرف الثاني(المحكوم) فالتسلط لديها ليس من اجل التسلط أو التآله وإنما من اجل تقديم المزيد من الخدمة العامة. إن الإشكالية الرئيسية للتسلط بالخدمة تكمن في اعتقال الذهنية العراقية بشكل عام فيربط مفهوم الحكم بالأوهية- وإذا ماشاء بعض الحكام تخفيف هذا المفهوم- أو النياية عن الأوهية، ومتى ما أدركت النخبة الحاكمة أنها أفزرت لكي تخدم وتقود وتنظم وترجم الخدمة ولا تتسلط بها، أدركت نوعاً آخر من الأوهية التي تستحق العبادة عن جدارة واستحقاق، لأنها عندئذ لا تمارس الاستعباد، فهل بمقدورنا فرز نخبة خادمة لا حاكمة مستقلة؟

من شروط التعاقد بدليل أن معظم الحكام الأوائل كانوا ممن يحملون تراكماً معرفياً متميزاً أهلهم للعبور إلى عرش الحكم انطلاقاً من الأيمان بالشرط الأساسي لشريعة التعاقد وهو تقديم الخدمة العامة من خلال العرش..على أن العرش عندما أصبح إرساً يتوارثه الأبناء والأهل عن الآباء والأجداد بدأ يتلوث تدريجياً ويخرج على ذلك الشرط الأساسي لشريعة التعاقد حيث بدأ نشوء بشكل ركيزة للتعاقد حيث بدأ نشوء وتأسيس الإلهوية الفردية وصيغ الحكم المطلق الخارجية تماماً على مفهوم شريعة التعاقدين وهذا ما اصطلحت له البشريّة (الدكتاتورية) وحالاً شاع هذا المصطلح أصبحت الخدمة العامة، منة أو مكرمة يتصدق بها الحاكم على الطرف الثاني من طرفي العقد الاجتماعي..وتدريجياً تطورت البنية العلائقية بين الطرفين المتعاقدين (الحاكم والمحكوم) الى جملة حقوق للطرف الأول (الحاكم) وجملة واجبات على كامل الطرف الثاني (المحكوم) دونما أي وجه توازن بين توزيع الحقوق والواجبات بحيث لا يكون هناك الخلل الذي سفك انهاراً من دماء البشرية حتى آلت تلك المفاهيم الدكتاتورية الى تقويضها المعروف بأسم الديمقراطية كجرعة مورفين ليلقاء الطرف الثاني تحت وطأة الدكتاتورية نفسها ولكن بصيغة أخرى، فترة اطول، وكان ملايين السنين التي قضت على ملايين البشر لم تكن كافية لأدراك ضرورة العودة الى بساطة شريعة التعاقدين؟! لماذا هذا الإصرار الأزلي على أولوية حقوق الطرف الأول مع إلغاء حقوق الطرف الثاني وتكريسه للواجبات فقط؟ قد ينسري أحدهم- وخاصة من الديمقراطيين الجدد- فيقول:كان لابد من تكريس هذه الفلسفة

مظاهرات الكادحين الميونية في ايطاليا ترعب الرأسماليين ومصاصي الدماء

احمد رجب

لاشك ان الذين تابعوا الانتخابات الايطالية في حزيران من العام الماضي يتذكرون جيداً كيفية وصول الرأسمالي البليونيير سليفويرو لوسكوني (SILVIO BERLUSCONI) الى منصب رئيس الوزراء في ايطاليا عبر أكبر عملية احتياله تشهدها البلاد، عملية نصب (ديمقراطية) وشراء الذمم، والادارة الممتازة لدفع الناس للتصويت له بفضل استحواده على عدد من الصحف اليومية والمجلات والنشرات الدورية وامتلاكه لعدد من محطات الاذاعة والتلفزة ودور النشر.

يتذكر الناس في كل مكان من العالم أن الرأسمالي سيلفيو بيرو لوسكوني، ومنذ مجيئه الى رئاسة الحكومة الايطالية تعرض لهزات وانتقادات شديدة بسبب مواقفه المخزبة وتصريحاته الهوجاء، ومعاداته للحضارة الاسلامية، ووقوفه ضد المهاجرين، وحياته للافكار الشوفينية والنازية.

يوم السبت 23/3/2002 شهدت ايطاليا ولاول مرة في تاريخها أكبر مظاهرة جماهيرية ضد القوانين الجائرة التي يصدرها (الرأسمالي البشع سيلفيو بيرو لوسكوني) ، حيث نظمت القوى اليسارية بكل أطبائها وفصائلها وتياراتها بمشد جيش جرار من المتظاهرين بلغ تعداده أكثر من ثلاثة ملايين ايطالي من العمال والكادحين والمثقفين الثوريين. لقد حمل المتظاهرون الاعلام الحمراء والشعارات المنذرة بالرأسماليين وسياساتهم القذرة ضد المجتمع واستقراره. وتم الاتفاق بين نقابات العمال وجميع منظمي المظاهرات على رفع الشعارات الرئيسية التالية ضد بيرو لوسكوني وحكومته وهي: نقف بحزم ضد الازهاق، ندافع باخلاص لحماية الديمقراطية، نعمل بكل جد ونشاط للدفاع عن العمال وحقوقهم.

يعتبر الرأي العام الايطالي إقدام رئيس الحكومة على اعطاء الرأسماليين الحق على تسريح العمال والمستخدمين وفصلهم وطردهم بدون توضيح وشرح الأسباب، ودون الحق للعمال من التوجه وللجوء للمحاكم للطعن في قضية فصلهم، وهدر كامل حقوقهم النقابية والانسانية عملاً اجرامياً ومجحفاً. كما ويعتبر الايطاليون بأن عمل الحكومة، هو عمل جبان وقذر ويعيد كل العبد عن الأخلاق، ولا يمت بأية صلة مع التراث الثقافي والحضاري للشعب الايطالي، والقيم الديمقراطية في أوروبا، والحقوق الانسانية الاساسية في كل بقاع العالم. أن الطبقة العاملة الايطالية وبفضل نضالاتها المتنوعة وعلى كافة الاصعدة، وبضحياتها الجسام، وتحت قيادة الشيوعيين استطاعت تنظيم معاركها النقابية وتبل حقوقها والذود عنها. اذ ان القوى اليسارية وفي مقدمتها الشيوعيون شنت نضالات داممية في التاريخ المعاصر لايطاليا، ودفاعاً عن حقوقهم في تحديد ساعات العمل اليومي، وتحديد الأجور وفق متطلبات المعيشة في البلاد، وتحقيق الضمان الاجتماعي والصحي ومنع الطرد الكيفي وغيرها، وأثمرت تلك النضالات وتكملت بالنجاح التام في عام 1970.

أن الرأسمالي سيلفيو بيرو لوسكوني الذي وصل الى رئاسة الحكومة الايطالية عبر عمليات النصب والاحتيال يدرك بلا ريب أن تقديم الخدمات الجليسة للزمر الشيطانية العفنة من أتباعه الرأسماليين سيمكمنه من احراز بعض التقدم فيما يفكر به، اذ يتوقع أن دعم ومساندة أولئك الأشرار له، يجهد الطريق أمامه للوصول الى ما يصبو اليه! ومن اللافت للظفر أن بيرو لوسكوني وخلال حملته من أجل الفوز في انتخابات العام الماضي، استطاع عن طريق صرف المال ودعم الرأسماليين ودوائر المال المختلفة له من تشييت قوى اليسار وتحقيق الفوز عليها، ومنذ ذلك الوقت لحد الان يعمل وبكل طاقاته على صب حقه على العمال والطبقات الكادحة بغية ارضاء الرأسماليين السماسرة، واستعادة الأموال التي فقدها أثناء الانتخابات، الا أن الرياح لا تسير وفق مشيئته، أن قيام المظاهرات الميونية هو الرد الايجابي على أعمال بيرو لوسكوني، وأن ما زرعه وحققته القوى الشيوعية واليسارية في ايطاليا ليس من السهل قلعه أو تجاهله وغض النظر عنه.

تكتب احدي المراند الهولندية أن رئيس الوزراء الايطالي قابل المتظاهرين بعدد كبير من أفراد الشرطة، وقللت الشرطة بناء لتعليمات الحكومة عدد المتظاهرين الى 800000 ايطالي. وتقوم اليوم 28/3/2002 مظاهرات جديدة ضد رئيس الوزراء (بيرو لوسكوني) في العاصمة الايطالية روما والمدن الرئيسية ميلانو وجنوة وغيرها. وتأتي هذه التظاهرات تمهيداً للمظاهرات الكبرى والعارمة التي ستجري في 16 من شهر نيسان، ويتوقع مشاركة أكثر من (8) ثمانية ملايين ايطالي فيها، ونتيجة لتلك المظاهرات قال رئيس الوزراء مرغماً بأن حكومته على استعداد للتفاوض. لكن العمال يصرون على المضي في مظاهراتهم ويطالبون الحكومة على سحب التصريحات التي أدلى بها (بيرو لوسكوني).. لنرى ماذا يحدث في الايام القادمة.

المصادر:
اليسار . رو الروسية 27/3/2002 LEFT.RU
خدمات صفحة الحزب الشيوعي في روسيا الاتحادية KPRF 2002/3/28

تنويه:

نشرنا في العدد الماضي 212 الصادر في شباط/2002 موضوعاً للاح الكاتب احمد رجب تحت عنوان (الغطرسة الامريكية طريق العبث الفجي والتصفيات وطغيان الارهاب) ومع الاسف الشديد ولاسباب طباعية حدث العديد من الاخطاء التي لم يتم تلافيها في المرحلة النهائية للطبع. فغدرأ للقاء الاعزاء وللكاتب الكريم.